

السعودية المحلة في التصنيع وبرامج التنمية .

ان الولايات المتحدة لا تقوم بتوفير المعاملة الخاصة لهذه المعاداة الاضافة ، ومن المحتمل ان خطط التنمية الداخلية السعودية الضخمة توفر فرصا غير عادية لرجال الاعمال الاميركيين لتخصص المعجز المتزايد في ميزان المدفوعات الاميركي في الوقت الذي تساعد العربية السعودية في تنفيذ خطط التنمية المحلقة . ورغم انه يوجد اكثر من ثلاثمائة شركة اميركية وأكثر من ثلاثين ألف مستخدم اميركي يعملون في العربية السعودية فان التشريعات الاميركية يمكن ان تزيد من نفع الولايات المتحدة في السوق السعودية او ان تخفض من الوجود الاميركي هناك . وبسبب تزايد المستخدمين الاميركيين في العربية السعودية فان هناك مخاوف من تناقص هذا المعدد بسبب التشريع المتمثل بآثاره الحوافز الضريبية التي تشجع على العمل في الخارج فضلا عن الاجراءات التي تمنعها المحكمة الضريبية في الولايات المتحدة . وبسبب هذه التشريعات فان قدرة الولايات المتحدة على المنافسة في العربية السعودية معرضة للخطر . وبالإضافة الى ذلك فان تشريع مناقضة المقاطعة الذي اجازته الولايات المتحدة يمكن ان يمنع بعض الشركات من العمل في السعودية نظرا لعجزها عن تطبيق تشريع الادعاء لاحكام القانون . وقد سبق لنا عبر اتصالنا ان كل من المسؤولين السعوديين ورجال الاعمال الاميركيين مهتمون بمزيد من الترتيبات (التحولات الضريبية ومناقضة المقاطعة) ويعتقدون ان هذين القانونين سيزوران بمصالح الولايات المتحدة في العربية السعودية . لقد استأثرت الولايات المتحدة بعلاقة خاصة مع العربية السعودية تمت وتعدت عبر السنين بسبب الدور الرئيسي الذي لعبه اربع شركات اميركية للمحيط في تطوير مصادر النفط السعودي بعمونة ونعاون من حكومة الولايات المتحدة . ويبدو واضحا ان المحافظة على هذه العلاقة وتعزيزها يمكن ان يوفر الاسس الصلبة والسياسة لحل المسائل الاقتصادية والامنية والسياسية ومشاكل الطاقة التي نهم البلدان . كما سيمر ذلك التعاون نفوذا أكبر للولايات المتحدة في القرارات النفطية السعودية .

ورغم ان دور السعودية الرئيسي في امدادات النفط العالمية واضح بشكل واسع الا ان الذي لا يمكن ان يكون واضحا هو المد الذي يمكن للمجتمع الدولي الاعتماد فيه على هذا الدور . ان جميع الدول المنتجة للنفط تمارس ضغطا متزايدا على انتاج النفط واسبغاره غير ان هذه الدول تعتمد اساسا على اسواق الدول المنتجة للنفط بالمقابل . وتترك العربية السعودية وجميع الدول المنتجة الرئيسية ان الاستقرار العالمي يجب ان يستند الى نظام مالي دولي قابل للتنبؤ والحياة والمحافظة على ميزان القوى في العالم . ورغم ان بعض الدول المنتجة غنية بالدولارات النفطية الا انها تعتمد على التكنولوجيا ورأس المال والسلع الاستهلاكية والتدريب والادارة والحرة التي توفرها الدول المصنعة المنتجة . وينحصر هذا التقرير على دور الهام للسعودية غير ان السياسة النفطية للولايات المتحدة يجب ان تركز على تقليل اعتماد الولايات المتحدة على النفط المستورد ولهذا نحن نعتقد ان استراتيجيات الطاقة في الولايات المتحدة يجب ان تشمل التشريعات :

- 1 - تحقيق سياسة المحافظة على الطاقة .
- 2 - البحث عن مصادر جديدة للنفط والغاز .
- 3 - التسريع في تطوير المصادر البديلة للطاقة بما في ذلك أشكال الطاقة القابلة للتحدد .
- 4 - التعاون في الابحاث التي تستهدف حل مشاكل الطاقة مع الدول المصنعة .
- 5 - البحث عن تعاون الدول المنتجة مع الوضع في الاعتراف بممارسة الضغط على الموقف الاميركي لتجنب حرب محرمة ومواجهة ليست ضرورية .
- 6 - المساعدة في تقوية الوضع المتدهور للدولار وانفاذه عن طريق البحث عن محالات جديدة لرجال الاعمال والعمل الاميركي .

ورغم ان خطة التنمية الداخلية للسعودية توفر فرصا هائلة لزيادة الصادرات الاميركية غير انه لا يوجد موقف اميركي واضح من موضوع الى اي درجة على الحكومة الاميركية ان تتعاطى وتوسط في الخطط الداخلية لتنمية السعودية . ونحن نعتقد ان اللجنة السعودية - الاميركية المشتركة يمكن ان توفر فرصة ممتازة للولايات المتحدة لتطوير وزيادة صادراتها من السلع الى السعودية وتقديم الخدمات الى العربية السعودية اذا كان ذلك متوافقا مع السياسة الاميركية الخارجية واهدافها الاقتصادية بتقديم الاقتراحات المتبادلة والمعملة .

ونحن على انه حال نخطط لحوارة اللجنة الاقتصادية المشتركة في المستقبل . ان برامج الدولارات النفطية الضخم للعربية السعودية وطموحاتها في خطط التنمية

الداخلية والرغبة في الحصول على سياسة الولايات المتحدة فضلا عن الحاجة لتخصيص ميزان المدفوعات الاميركية ، كل هذه الامور تشكل اسبابا منطوقة لزيادة الصادرات وبذل المزيد من الجهد تجاه العربية السعودية .

ونحن لم نطلب تعليقا رسميا مكتوبا فيما يتعلق بتقريرنا من وكالة المخابرات المركزية رغم انه قد قدمت مسودات عن هذا التقرير الى جميع القوزارات والمهيات المتعددة ووكالة الاستخبارات المركزية ليقوموا بالتعليق غير الرسمي عليها . وعلى اية حال وبعد مناقشة مسودة التقرير وافق رسميو المهيات المتعددة على أسلوب التقرير والنقطة التي ينبغي بها تالفة .

- 1 - علق رسميو وزارة الداخلية بأن التقرير يعكس بدقة مهمهم للموقف السعودي حول المسائل الاقتصادية والسياسية والامنية .
- 2 - قال رسميو وزارة الدفاع الاميركية ان مناقشات التقرير حول الاعتبارات الامنية واهمسة طائرات (ف 15) يميل بالدقة مهمهم لوجهات نظر السعودية .
- 3 - رغم عدم اتفاق كبار موظفي وزارة الطاقة ووكالة الاستخبارات المركزية معنا حول ما ورد في التقرير عن الطاقة الانشائية للعربية السعودية يحذرون من ان رفع الطاقة الانشائية يبدو اصعب بكثير مما حاولنا ان نمكسه في التقرير . وأوضحوا ان التطور الذي حدث منذ بحثنا المدامي وبميا بعد نشر الى الانخفاض في خطط توسيع الانتاج .
- 4 - علق مسؤولو الخزانة والتجارة ان ما عكسه التقرير كان صححا .

الاتر على الاسعار

ان التحول من الدولار الى حقوق السحب الخاصة في سعر النفط لن يؤثر بحد ذاته على رفع تكلفة النفط سواء للولايات المتحدة او الدول المستهلكة الاخرى . وعلى اية حال فكما انخفضت قيمة الدولار كلما ارتفع سعر النفط بالدولار . وبذلك يصبح على الولايات المتحدة ان تدفع أكثر لنفطها المستورد كما ان على المستهلكة الاخرى ذات العملات القوية ان تدفع أكثر لنفطها المستورد مما لو بقي النفط مسعرا بالدولار . وبذلك فان قيمة ايصالات الاوبك بالدولار ستزداد سواء من الولايات المتحدة او من بلدان العالم الثالث . ولهذا فانه بانخفاض الدولار يمكن لنظمة البلدان المصدرة للنفط ان تحافظ على قوتها الشرائية بدخولها برفع سعر النفط بالدولار بطريقة غير مباشرة (مدعنة ان دول العالم ستستوعب زيادته كهده) .

واذا ما سني مشروع التسعير بحقوق السحب الخاصة في حزيران الماضي ولو لم ذلك فان زيادته الا ١٠٪ أي ارتفاع البرميل الى ١٢.٧٠ دولار فان سعر البرميل بحقوق السحب الخاصة سيكون في هذه الحالة ١.٠٩٢ وحدة نقدية . وحتى لو بقي سعر النفط جامدا بمقاييس حقوق السحب الخاصة ونظرا لانخفاض الدولار سيمصع سعر البرميل الواحد بالنسبة للمستورد الاميركي ١٢.٧٠ دولار في كانون الثاني كما سيصبح ١٢.٤٥ دولار للبرميل الواحد في آذار ١٩٧٨ . ان هذا يعني ان على الولايات المتحدة ان تصف على فانورة مدفوعاتها بليون دولار اضافية في الفترة الواقعة ما بين حزيران ١٩٧٧ و آذار ١٩٧٨ مع عدم تغير التسعير بحقوق السحب الخاصة . وفي حالة استعادة الدولار لعافيته فان تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة سيجعل النفط ارخص بالنسبة للولايات المتحدة كما سيجعل السعر معذلا للمستوردين من غير الاميركيين .. وفي هذه الحالة فان وضع الاوبك سيكون اسوأ من التسعير بالدولار . ان تسعير قيمة الاوبك الشرائية . وهذا بضر بغاضي الاوبك عن تحويل التسعير الى حقوق السحب الخاصة في عام ١٩٧٥ عندما بدأ الدولار ينعمش ويبدأ بنخذ وضعا قويا في مواجهة العملات الاجنبية .

ان التسكوك يستقبل الدولار يعني ان تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة يبدو الوسيلة الاسهل لحل دخول الاوبك من صادراتها ثانية وبمسفرة . وعلى انه حال فان الخضر امام صناعي القرارات في البلدان المصدرة للنفط يواجهون خضرات معقدة بسبب عدة عوامل : والمعامل الامم هو التغير الذي يمكن ان يحدث على الدولار في حالة التحول عن التسعير به . ان التسعير بحقوق السحب الخاصة مع استمرار ضعف الدولار يعني ان تكلفة النفط المستورد ستمصع أكبر بالنسبة للولايات المتحدة وعلى المدى القصير سيزداد المعجز في ميزان المدفوعات وهذا سيزنر سلنا في استقبال الدولار في الاسواق . وبالإضافة الى ذلك فان التسعير بحقوق السحب

الخاصة سينقص من فعالية ودور الدولار العالمين رغم تصريحات واصرار مسؤولي الاوبك على الإبقاء على الدولار كوسيلة للدفع بغض النظر عن آلية التسعير .

وعلى اية حال ليس من الضروري ان يؤثر التسعير بحقوق السحب الخاصة في اتجاه خفض قيمة الدولار . وكما ذكرنا اذا ما انخفضت قيمة الدولار فان سعره بالدولار سيرفع تلقائيا هذا ان لم تغير معدلات واردات النفط فان ذلك يعني ايضا نتجنا الاولى : ازدياد تسرب الدولار من الولايات المتحدة والمزيد من الاقبال على الدولار من مستوردي النفط الاخرين . وبما انه لا يمكن ان تزيد استيرادات أي دولة عن استيرادات الولايات المتحدة من النفط فان الاقبال على الدولار يعني انه سيزداد عن ما يتسرب من دولارات خارج الولايات المتحدة وهذا بحد ذاته سيجس من وضع الدولار . ومن الناحية النظرية فان مصرع الدولار يعتمد الى حد كبير على ما يفكر به منظمة الاوبك من زاوية استثمار وكيفية التصرف بالاتصالات المتوفرة لديها من الدولار .

ولهذا فان التسعير بحقوق السحب الخاصة بحد ذاته لن يزيد من تدهور سعر الدولار . وعلى اية حال وفي ظل عدم استقرار سوق النقد الدولية في الوقت الحاضر فان التحول عن التسعير بالدولار ربما يؤدي الى نتائج عكسية مادية على السوق المتعددة الدولية وبالتالي سيكون له اثر ايجابي على الدولار . ولهذا السبب وحده كان مسؤولو الاوبك مترددين في تغير سياسة التسعير النفطية . ان المزيد من تدهور الدولار سينتج انرا سلنا على اولئك الذين لديهم موجودات كبيرة بالدولار من دول الاوبك .

ويمكن للاوبك ان تختار مقاسا من مجمل العملات غير حقوق السحب الخاصة بوازين معينة وعملات معينة ان رسم مثل هذه الوحدة الحسابية يبدو صعبا طالما ان البلدان المصدرة للنفط ليست متوافقة في مصالحها . ان هناك نوايا عدوانية من

السعوديون على استعداد دائم لزيادة إنتاجهم النفطي تلبية لرغبات الدول الصناعية

بعض المظفرين من الاوبك لجعل المارك الالمني او الفرنك السويسري او الين الياباني مقاييس لتسعير النفط لما يتبع به هذه العملات من قوة وكلما كانت العملة أقوى كلما ارتفع سعر النفط بالاطلق .

ان العربية السعودية ويران تريد من الدولار ان يستعيد وضعه . وبالإضافة الى ذلك يمكن اشراك عملات بعض دول الاوبك في الوحدة الحسابية القياسية الاجمالية لتسعير النفط . لقد قرر الجهاز التنفيذي لصندوق النقد الدولي اعتبار المعاملتين الالمانية والسعودية من جملة العملات التي تستند اليها وحدة حقوق السحب الخاصة الحسابية . واذا ما قررت الاوبك اعتماد وحدة حسابية خاصة مستندة الى بعض العملات فان ذلك سيعني ان شكلا مقلنا للاسعار سينشأ غير ان النتائج على السوق الدولية سيقتي هو نفسه .

وفي الوقت الحالي وبما ان الاوبك مصابة بالندخمة فان زيادة اسعار النفط بالدولار سواء مباشرة او تحت مظلة حقوق السحب الخاصة فان ذلك اصبح موضوعا أكاديميا هاما . ان القرار بتأجيل اجناعات وزراء النفط لدول الاوبك لشهر واحد يعني ان الاوبك واقعة في مازق حول اسعار النفط واذا ما تبنت الاوبك التسعير بحقوق السحب الخاصة مزيلا احد الحواجز الهامة فان الاميركيين يفكرون خطأ بأن هذا الامر سيجعلهم عن السيطرة على الوضع الاقتصادي العالمي وان هذا يمكن ان يؤدي الى نتائج ايجابية اذا ما اصبح المرسيون الاميركيون أكثر تفهما لنتائج سياساتهم الدولية أكثر من الماضي القريب .

ملاحظة : حسب ما ورد في مجلة الاستخبار عن النفط الاسبوعية فان اجناعات وزراء نفط الاوبك غير الرسمي في العربية السعودية في ايار ١٩٧٨ هو لتناقشة

النتائج الصادرة عن الاوبك في نيسان ١٩٧٨ اصدرها قسم الابحاث المخص بدراسة استبدال الدولار بعملات اخرى لتسعير النفط . المصدر : مؤسسة شيكاغو والدراسة التي اصدرتها في آذار - نيسان ١٩٧٨ .

التبعات المترتبة على تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة

باستمرار انخفاض قيمة الدولار وقوته الشرائية بالمقارنة مع العملات الاخرى وفي اسواق تبادل العملات الاجنبية بدأ رسميو منظمة الدول المصدرة للنفط التفكير جدا ومناقشة مسألة استبدال الدولار بحقوق السحب الخاصة في تسعير النفط (ان حقوق السحب الخاصة « س د ر » هي وحدة حسابية تستخدمها المؤسسة المالية العالمية (البنك الدولي) وهي تستند في قيمتها على مجمل ستة عشر عملة رئيسية عالمية بحيث تشكل الدولار ٣٢٪ من مجموع الوحدة) .

ورغم ان مسؤولي الاوبك في الدول الرئيسية المنتجة للنفط قد ادلوا بتصريحات حادة لدعم الدولار وانهم سستسيرون في اعتماد الدولار كوسيلة للدفع مقابل النفط على الاقل في المستقبل المنظور غير ان الاتجاه في التحول الى حقوق السحب الخاصة قد زاد من اضعاف قيمة الدولار وزاد من التسكوك حول استقراره في المستقبل . ان مهم بمكانة تسعير النفط بحقوق السحب الخاصة وجعل ذلك نظاما للدفع ونتائج ذلك المحتملة هامة جدا لما تتركه من آثار كبيرة على الولايات المتحدة .

ان الدولار ستستخدم الآن كوسيلة للدفع والوحدة النقدية التي تقاس بها اسعار النفط . ووظيفته الثانية اي استخدامه كقياس للاسعار ستنتهي باستعمال حقوق السحب الخاصة كقياس لتسعير النفط . وفي تشرين الاول ١٩٧٥ اتفق وزراء النفط على تسعير نفطهم بحقوق السحب الخاصة غير انهم رغم هذا الاقبال فشلوا في تطبيقه ووضع حيز التنفيذ .

وكان هدف وزراء الاوبك هو تظليل الصدمة التي تصب اسعار النفط من جراء تقلبات اسواق العملات الاجنبية . وبما ان وحدة حقوق السحب الخاصة هي معدل لكل من العملات الضعيفة والقوية فان التقلبات في هذه الوحدة الحسابية تبقى اقل منها في العملات متفردة . ولهذا فاذا ما نقصت قيمة الدولار ١٠٪ مقابل المارك الالمني او أي عملة موازنة له يكون الانخفاض في الدولار على هذا الاساس في مجمل وحدة حقوق السحب الخاصة ٣.٢٪ فقط .

ان الاهتمام الاول بين رسميو الاوبك الآن ليس ناجحا عن تقلبات سوق تبادل العملات الاجنبية بقدر ما هو ناجم عن الانخفاض الذي اصاب الدولار منذ حزيران ١٩٧٧ . علما ان انخفاض قيمة الدولار لم يؤثر على مدفوعات الولايات المتحدة للنفط المستورد طالما ان الدفع يتم بالدولار . اما بالنسبة للبلدان ذات العملات القوية فان انخفاض الدولار ولكونه مقاييس لتسعير النفط قد جعل النفط المستورد ارخص نسبيا بالمقارنة مع عملاتها . ولهذا ورغم ان سعر النفط بالدولار بقي نابيا منذ حزيران فان المستورد الالمني يدفع الآن ١٣.٤٪ اقل من السعر الذي كان يدفعه في نهاية حزيران للنفط .

ان ايصالات الاوبك من الدولارات لم تغير لكن قوتها الشرائية خارج الولايات المتحدة قد ضعفت . ان خطر تاكل الاوبك وقوتها الشرائية يعتمد على قيمة نفقاتها . ان زهاء ٨٠٪ من واردات دول الاوبك تستورد من بلدان غير الولايات المتحدة الامر الذي يجعل هذه الدول تدفع قيمة المستوردات بعملات الدول المصدرة . وبالإضافة الى ذلك فان ٢٧٪ فقط من الاموال الفائضة لدى الاوبك منتشرة في الولايات المتحدة مع دورة رأس المال في عام ١٩٧٧ رغم ان نسبة المجهزات التي سمرت بالدولار كانت أكبر من ذلك قليلا اي مستوردات الاوبك . ولهذا فان الانخفاض في قوة الاوبك الشرائية بسبب انخفاض قوة الدولار الشرائية شكلت ظاهرة ملحوظة بشكل مادي ، ان تأثير انخفاض الدولار يخلط بين دولة واخرى من دول الاوبك وذلك بسبب الفروق في نمط التجارة والاستثمار ومواقفه بالنسبة لهذه الدول . فعلى سبيل المثال تفتقر ليبيا والمراق بشكل أكبر بسبب انخفاض قوة الدولار الشرائية لان الطابع الغالب على تجارتها هو مع دول غير الولايات المتحدة بينما تعتبر الكويت والسعودية التي تربطها صلات أقوى بالولايات المتحدة أقل تأثرا بانخفاض الدولار . وحتى ان الكويت قدرت ان انخفاض قوتها الشرائية وصلت الى ٥٤٪ عام ١٩٧٧ استنادا الى انخفاض الدولار امام مجمل العملات الاخرى (التي تستعملها للشراء والاستثمار) .